Mohamed Abd JERR ¹

**THE LEGAL IMPLICATIONS OF CONSTITUTIONAL PERJURY IN
SOME COMPARATIVE CONSTITUTIONS**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.1-3.32>

Research Article

Received:

25/11/2020

Accepted:

10/12/2020

Published:

01/01/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The constitutional oath is one of the important issues because of the procedures it entails after it is performed by the persons entrusted with it constitutionally, therefore constitutions make sure that the oath is among its texts, but the most important and most serious issue is the violation of the constitutional oath, so how do constitutions and legislations deal with this issue and what are the legal effects of Violating the oath because the oath came with a binding constitutional text, and this obligation is offset by a penalty in case of violating it, given that the majority of constitutions did not address the issue of perjury with the constitutional oath only in a shy treatment of the state of the head of state, and if the head of state in the parliamentary system is related Formal greetings, as he often does not walk towards committing any constitutional violation by virtue of his limited powers, unlike the president in the presidential system, so everyone must be responsible for taking the oath to be subject to responsibility and reward when he is sworn in with the oath, and that this penalty is commensurate with the act or behavior committed by that The person did the harm and the damage here is huge because it relates to a constitutional issue that has political implications for the country and this is what I tried to explain through this study.

Key words: The Legal Implications, The Constitutional Oath, Constitutional Issue.

¹ Dr. , Al-Qadisiyah University, Iraq, mohamedabdjree@gamil.com, <https://orcid.org/0000-0001-7019-334>

الأثار القانونية المترتبة على الحنث باليمين الدستورية في بعض الدساتير المقارنة

محمد عبد جري²

الملخص

تعد اليمين الدستورية من المواضيع المهمة لما يترتب عليها من إجراءات بعد أدائها من قبل الأشخاص المكلفين بذلك دستورياً لذلك تحرص الدساتير على تكون اليمين من ضمن نصوصها ولكن الموضوع الأكثر أهمية وخطر هو الحنث باليمين الدستورية، فكيف تعالج الدساتير والتشريعات هذا الموضوع وماهي الأثار القانونية التي تترتب على الحنث باليمين لكون اليمين جاءت بنص دستوري ملزم وهذا الإلزام يقابله جزاء في حال مخالفته علماً أن غالبية الدساتير لم تتطرق إلى موضوع الحنث باليمين الدستورية فقط في معالجة خجولة لحالة رئيس الدولة وإذا كان رئيس الدولة في النظام البرلماني ذو صلاحيات شكلية فإنه في الغالب لا يسير نحو ارتكاب أية مخالفة دستورية بحكم صلاحياته المحدودة على عكس الرئيس في النظام الرئاسي لذلك لا بد أن يكون كل شخص مكلف بأداء اليمين الدستورية يخضع إلى المسؤولية والجزاء عند حنثه باليمين وأن يكون هذا الجزاء متناسب مع الفعل أو السلوك الذي ارتكبه ذلك الشخص وأحدث ضرراً والضرر هنا يكون جسيم لأنه يتعلق بموضوع دستوري له تداعياته السياسية على البلد وهذا ما حاولت أن أوضحه من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الأثار القانونية، اليمين الدستورية، قضية دستورية.

المقدمة:

تناولت معظم الدساتير اليمين الدستورية ونصت عليها بصيغة قسم وحدد كل دستور، الشخص المكلف بأداء هذا القسم بحسب السلطات التي يمارسها وقد تم دراسة موضوع اليمين الدستورية من قبل الباحثين بشكل مستفيض لكل جوانبها، وماهي الأثار التي تترتب على اليمين الدستورية وفق النصوص القانونية كونها ملزمة للشخص الذي يؤديها بصفتها الرسمية.

إلا أن هناك موضوع آخر متعلق باليمين الدستورية ولا يقل أهمية عنها لم يتم التطرق إليه أو دراسته بشكل معمق وهو الحنث باليمين الدستورية وماهي الأثار القانونية التي تترتب على ذلك وكيف سيتم محاسبة الناكل باليمين الدستورية في حال نكوله بها كما هو وضع رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء وكذلك رئيس وأعضاء البرلمان الذين يؤدون اليمين قبل مباشرتهم لواجباتهم الدستورية وهل هناك عقوبات رادعه لهم في القوانين النافذة أم أن التشريعات العراقية مازالت خاليه ولم تنظم في نصوصها أية آثار لتلك المسؤولية لذلك سنحاول في هذا البحث دراسة اليمين الدستورية والحنث بها وماهي الأثار القانونية التي تترتب على الحنث بها كونه من الأمور المهمة جداً لكون اليمين الدستورية ترد بالدستور بصيغة أمر مما يعني أن مخالفة الأوامر تثير مسؤولية الشخص الذي خالفها كما أن للحنث باليمين تداعيات خطيرة من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الدستورية لأي بلد حيث أن اليمين الدستورية جاءت بنصوص دستورية تحظى بالسمو الذي يحظى به الدستور لما لها من أهمية خاصة وإلتزام تجاه الدولة ومؤسساتها الدستورية لذلك نستطيع القول أن الحنث باليمين الدستورية أو محاولة التنصل منها سوف يثير الكثير من الحالات السلبية التي تؤثر اخفاقا في أداء الواجبات الرسمية وبالتالي تنعكس سلباً على أداء المؤسسات الدستورية و يؤدي إلى تعطيل عمل الدولة وادائها الداخلي والخارجي وهذا ما سنبحثه في هذه الدراسة هو لمعرفة مسؤولية كل سلطة من سلطات الدولة

² د.، جامعة القادسية، العراق، mohamedabdjree@gmail.com

عند الحث باليمين الدستورية في مبحث الأول لدراسة مفهوم اليمين الدستورية ومفهوم الحث وعناصر الإخلال بها والمبحث الثاني لمسؤولية الأشخاص المكلفين بأداء اليمين الدستورية عند الحث بها.

المبحث الأول: مفهوم اليمين الدستورية والحث بها.

القسم الدستوري أو اليمين الدستورية، إجراء ملزم دستوريا لكل من يتولى منصبا مهما من المناصب الدستورية. بحسب النص الدستوري وأصبحت من الأمور المهم بها في بداية كل عملية تسليم للسلطة، وقبل المباشرة بالمهام الدستورية ويستمر تأثير اليمين الدستورية طيلة مدة عمل المكلف بتلك المهام وقد يحصل أحيانا أن ينكل شخصا ما باليمين الدستورية خلال قيامه بعمله وفي هذا المبحث سندرس مفهوم اليمين الدستورية في المطلب الأول ثم مفهوم الحث باليمين في مطلب ثاني.

المطلب الأول: مفهوم اليمين الدستورية وطبيعتها القانونية.

لغرض فهم اليمين الدستورية بشكل واضح لابد من عرض تعريف اليمين ومن ثم دراسته طبيعتها القانونية.

الفرع الأول: التعريف باليمين الدستورية.

تعريف اليمين يختلف بحسب حاله اليمين وسوف نستعرض تعريف اليمين في اللغة وتعريفها اصطلاحا

أولاً: تعرف اليمين لغة

ترد اليمين في اللغة بعدة معاني فقد تعني القوة والمقدرة وكما في قوله تعالى ((ولو تقول علينا بعض الأقاويل، لا خذنا منه باليمين)) (1) وقد تطلق على اليد اليمنى لزيادة قوتها على اليد الأخرى ((وما تلك بيمينك يا موسى)) (2) وقد ترد ايضا بمعنى الحلف أو القسم وهو محور الدراسة كما في قول الرسول الكريم ﷺ ((يمينك على ما يصدقك به صاحبك)) (3) أي يجب ان تحلف على ما يصدقك به إذا حلفت له كما أنها ترد بمعنى العهد والميثاق كما في قوله تعالى ((وأن نكثوا إيمانهم)) (4) أي العهد والمواثيق.

ثانياً: تعريف اليمين اصطلاحاً:

يمكن إيراد بعض التعريفات لليمين كما ذكرها الفقهاء وهي يمكن ان تكون توكيد الشيء بذكر معظم (5) وقد تكون عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك وسمي هذا العقد باليمين لأن العزيمة تتقوى بها (6) كما عرضها ابن حجر العسقلاني في كتابه فح الباري بأنها توكيد الشيء بذكر اسم أو صفة الله (7) مما يعني اشتراط شرعية اليمين اقرارها باسم الله سواء كان هذا الشيء المحلوف عليه بالماضي أو بالمستقبل (8).

ثالثاً: تعريف اليمين في القانون:

عرفت النصوص القانونية اليمين على أساس صورتها فقد تكون يمين قضائية فتعرف بأنها ((تأكيد بثبوت الحق أو نفيه باستشهاد الله تعالى امام القاضي)) (9) ونحن ليس بصدد هذه الصورة من اليمين القضائية بل صورتها الأخرى غير القضائية والتي هي محور دراستنا اليمين الدستورية ويمكن القول عنها أنها يمين قانوني كونها ارتبطت بأعلى القوانين وأسمائها في البلاد وهو الدستور وترد بنص دستوري لذلك نجد أن صفة الدستورية لصيقة بها وقد عرف القانون السياسي اليمين الدستورية بأنها ((قسم يؤديه رئيس الدولة وأعضاء الحكومة وكذلك أعضاء السلطة التشريعية قبل ممارسة مهام مناهجهم وذلك بناء على نص وارد في الدستور أو على أساس عرف دستوري جاري)) (10) ومن هذا التعريف يتضح ان اليمين الدستورية هي اقرار الشخص بواجباته المنصوص عليها قانونا قبل مباشرته بمهام عمله في إحدى مؤسسات الدولة لذلك نجد ان اليمين الدستورية تختلف في صياغتها بحسب المنصب مثلا اليمين الدستورية للرئيس قد تختلف عنها لرئيس الوزراء أو اليمين التي يؤديها أعضاء السلطة التشريعية وتكون على أساس الولاء وفقا للنظام السياسي لأي دولة.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لليمين الدستورية

اليمين الدستورية شأنها شأن باقي الإيمان الأخرى إلا أنها تستمد قوتها الدستورية من الدستور وتؤدي في المجال السياسي أي أن المعنيين بها هم هم رئيس وأعضاء السلطات السياسية في الدولة حسب النص الدستوري لكل بلد وسواء أكان مصدر اليمين دستوريا أو نظاما داخليا للبرلمان فلا بد أن تؤدي بالصيغة المنصوص عليها في الدستور أو القانون العادي ويجب أن لا يخالف النظام الداخلي أو القانون الصيغة التي أتى بها الدستور لأنها الصيغة الملزمة لمن يتولى منصبا ومهمة عامة في الدولة أي أنها ذات طبيعة دستورية ملزمة وأن كانت تقليداً قديما كان مبعثه الإيمان بوجود عدالة سامية

متفوقة على الجميع تراقب تعهدات الإنسان ووجوب الوفاء بها (11) لذلك نجدها احبا بصيغة قسم ديني بنص دستوري وأحياناً بصيغته وعد يلتزم به صاحب المنصب أي حسب التوجيهات السياسية والدينية لكل دولة وقد تكون صيغة اليمين الدستورية محاكات شرف وضمير الشخص وهذه الصيغة علمانية أو يعطي الدستور حق الخيار للحلف بين أداء اليمين بالصيغة الدينية أو بدون صيغة دينية كما مثل الدستور الألماني (12) ويتلى اليمين في جلسة علنية تحدد لهذه الغاية وذلك قبل الشروع في ممارسة عملة (13) إذن يمكن القول إن اليمين الدستورية تقترب من اليمين القضائية شكلاً إلا أنها تختلف عنها من حيث المضمون والإجراءات والأثر المترتب عليها بحسب طبيعة النظام السياسي في كل دولة فمثلاً نجد أن القانون الأساسي العراقي الصادر عام 1925 حدد مضمون اليمين الدستورية التي يؤديها الملك في المادة (21) ((يقسم الملك اثر تبوئه العرش المحافظة على أحكام القانون الأساسي أو استقلال البلاد والإخلاص للامة والوطن امام مجلس الاعيان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان)) إلا إن الذي حصل عملياً تم تتويج الملك بتاريخ 1923/8/23 بحضور الوزراء و الطوائف وممثلي بريطانيا وتلا سكرتير مجلس الوزراء إعلان فوز الملك فيصل بنسبة 97% من أحداث الشعب ويعد الملك غازي أول رئيس يؤدي اليمين الدستورية في 11-9-1933 في اجتماع غير عادي لمجلس الامة (14) مما يعني ان الملك لم يلتزم أبداً بصيغة اليمين الدستورية الواردة في القانون الأساسي العراقي وكذلك بقية الدساتير العربية نجد انها لم تسلك سلكاً موحداً فيما يتعلق بأداء اليمين الدستورية ولكنها تبقى في النهاية شرطاً أساسياً لتولي الشخص المنتخب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والعضوية في مجلس النواب وإن تاريخ التمتع في بالحقوق عن المناصب المذكورة فنشأ من تاريخ أداء القسم وفي حالة الامتناع عن أداء القسم اليمين الدستورية فإنه يتوجب عدم امكانية إسناد المنصب إلى الفئات العمرية المذكورة أعلاه (15) ونلاحظ من ذلك أن اليمين الدستورية ذات طبيعة قانونية وسياسية في أن وأحد إذ تتمثل الطبيعة القانونية لها في قيام الدستور بتنظيمها بوصفه أحد مصادر التشريعية وتمثل الطبيعة السياسية لليمين في مضمون الواجبات التي تتضمنها صيغة اليمين إذ أنها تحتوي على العديد من الواجبات السياسية (16) وهذا ما يجعلها ذات طبيعة وجوبية وتكون الأساس لقيامهم ببقية الواجبات، لذلك يمكن القول أن اليمين ذات وجهين الأول واجبا دستورياً لأنها ترد بنص الدستور وغالباً ما تبدأ بعبارة يؤدي أو يقسم وهذا يعني الوجوب، أما الوجه الآخر لليمين يتمثل بكونها شرطاً شكلياً لمباشرة مهامهم وهذا الشرط غير مؤثر وقد يكون اصحاب هذا الرأي ذهبوا بهذا الإتجاه لعدم وجود جزء قانوني يقترن بالنكوث عن اليمين لأن المتعارف عليه كل واجب قانوني يقترن بجزاء وهذا غير متعارف عليه في أغلب الدساتير.

المطلب الثاني: مفهوم الحنث باليمين الدستورية وعناصر المسؤولية

بعد ان تعرفنا على مفهوم اليمين الدستورية وطبيعتها القانونية، لا بد لنا ان نتعرف ايضاً على مفهوم الحنث باليمين الدستورية والعناصر التي تتضمنها صيغة اليمين وبمخالفتها تثار مسؤولية الشخص المكلف بأدائها لحنثه باليمين وهو ما سنعرضه بهذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الحنث باليمين الدستورية لغة واصطلاح.

الأصل في اليمين هو الإلتزام به ولكنه قد يرد عكس ذلك ويظهر لنا من يحنث باليمين الدستورية بعد اداؤها وهذا يعني التراجع عن اليمين وعدم الوفاء به وتعريف الحنث.

حنث فعل وحنث بموعده أي اخلفه أو نقضه وحنث في يمينه أي تراجع فيه ، لم يبر في قسمه واثم (17) وحنث بمعنى الذنب العظيم كما في قوله تعالى ((وكانوا يصرون على الحنث العظيم)) (18) ويعني الخلف في اليمين: نقضها والرجوع فيها وكذلك الحديث النبوي الشريف ((ما من مسلم يموت له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا ادخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم)) (19) وهناك آيات قرآنية أخرى حذرت من الحنث في اليمين كونه معصية يؤثم عليها صاحبها وقد تؤدي إلى الندم هذا إذا ما أخذنا جانب اليمين من زاوية دينية وأخلاقية فإنه يكون مذنب ونادم لأنه خالف العهد الذي قطعه على نفسه أو أخل بالإلتزام أو وعد أخذه على نفسه أما من الجانب القانوني فإن الحنث باليمين الدستورية تترتب عليه عقوبة وجزاء تجاه من يخلف أو يحنث بإيمانه وكما هو الحال في قانون العقوبات العراقي (20) أما عن اليمين الدستورية بشكل عام فإن الحنث بها تكون نتائجه سياسية بحسب الشخص الحانث باليمين وطبيعة منصبه السياسي في الدولة ولكنه بكل الأحوال فإن الحنث باليمين يعد إخلالاً بالإلتزام يستوجب المحاسبة لأن النتيجة التي تتحقق من جراء الحنث باليمين الدستورية قد تكون كارثية على البلاد لأن يعني العمل على خلاف ما ورد في اليمين من مقتضيات أو ترك العمل بها (21)

الفرع الثاني: عناصر الحنث باليمين الدستورية

هناك مجموعة من العناصر التي تتضمنها اليمين الدستورية وتختلف من دولة إلى أخرى اختلافا نسبيا وعادة ما يكون مضمون اليمين الدستورية منسجما مع المبادئ التي تؤمن بها الدول، أو القائمين على الحكم فيها وقد تكون صيغة اليمين موحدة يلتزم بأدائها جميع القائمين على السلطة ((النواب - رئيس الدولة - رئيس الوزراء - الوزراء) (22) في حين تتجه بعض الدساتير اتجاهها مغايرا وتضع صيغ يمين متعددة لكل سلطة من السلطات (23) وربما يكون هذا الإتجاه يتلائم مع طبيعة كل سلطة من السلطات الدستورية، كما وتختلف اليمين أيضا باختلاف ديانة النائب فإذا كان مسلما يكون القسم بالله أما إذا كان غير مسلم فيحلف على الكتاب الذي يعتقد به أو ان يقول اوكد إذا لم يكن لديه كتاب يعتقد به (24) وقد أجازت بعض الدساتير وضع اليد على الكتاب المقدس أثناء أداء اليمين أو بمجرد رفع اليد وأغلب الدساتير تتفق على ان يكون اليمين قبل ممارسة النائب لمهامه وهذا الإتجاه هو الأفضل لأن النائب سيعرف مقدما إلتزامه وسيجعله اليمين خاضعا لمفاهيمه الخاصة في الصدق والأمانة والتجرد والإخلاص (25)، لا سيما إذا كانت اليمين ذات صيغة دينية لما لها من اثر كبير في ضمير الشخص المكلف بأداء اليمين ووجدانه وتبعث في قلبه الخشية من الله عز وجل لعلمه بان الله مطلع على السرائر ويراقبه في أفعاله وأقواله وبالتالي أي مخالفة لهذه العناصر يؤدي إلى الإخلال أو عدم الإلتزام بها وهو ما يسمى الحنث باليمين الدستورية ويمكن إجمال هذه العناصر بالآتي:-

أولاً: عدم الإلتزام بأداء المهام الدستورية والقانونية.

يعد هذا الإلتزام من اهم عناصر اليمين الدستورية بل الأساس لباقي الإلتزامات الأخرى لأن واجبات الوظيفة تفرض على المسؤول أن يؤدي مهامه التي تم تكليفه على أساسها بكل صدق وإخلاص ويكون بمستوى المسؤولية التي حملها له الشعب.

ثانياً: عدم الإلتزام تجاه الشعب والدولة

الشعب هو صاحب السيادة حسب ما متعارف عليه في النظم الديمقراطية وهذا يحتم على الشخص المكلف بأداء اليمين أن يحترم أرادة الشعب ويحقق مصالحه ويحمي حرياته وحقوقه ويظهر ذلك جلياً من خلال الحفاظ على مصالحه مثلاً لا يعقل أن يشرع قانون من شأنه المساس بحقوق وحریات الأفراد أو تطبيق القانون بشكل تعسفي أو انتقائي، أما الإلتزام تجاه الدولة فيكون من خلال الإلتزام بما يرد في مضمون اليمين بالمحافظة على سلامة وأمن البلاد وطبيعة نظام الحكم في تلك الدولة (26) وهذا ما ذهبته غالبية الدساتير بالنص عليه.

ثالثاً: عدم احترام الدستور

يعد الدستور القانون الأسمى للدولة ويعلو ما عداه من قوانين أخرى وهناك اجماع في الفقه تقريبا على مبدأ سمو الدستور (27) ولهذا يكون الجميع ملزمين باحترام الدستور وعدم السماح بانتهاكه وفقا لليمين الدستورية التي يؤدونها فإذا كان الدستور يضع القواعد العامة للدولة فإن على السلطات الأخرى حمايته واحترامه فالبرلمان يسن التشريعات التي تجعل تلك القواعد موضع التنفيذ بالشكل الذي يتوافق مع الدستور سواء أكانت تلك القوانين عامة أو متعلقة بفئة معينة حتى وان كانت تتعلق بعمل النائب (28) وكذلك بقية السلطات التنفيذية والقضائية.

رابعاً: عدم الإلتزام بالولاء للملك

غالبا ما تتضمن اليمين التي ترد في الدساتير الملكية عبارات الولاء للملك وهو تقليد قديم كان بموجبه يؤدي رجال الدولة و المواطنون، قسم الولاء للملك كونه يجمع بين يديه جميع السلطات وعلى الرغم من شيوع الأنظمة الديمقراطية في العصر الحديث إلا أنه لا زالت هناك بعض الأنظمة الملكية التي تنص دساتيرها على أن تؤدي السلطات الدستورية اليمين الدستورية التي تنص على الولاء للملك (29) بعد أن استعرضنا أهم العناصر التي يمكن أن ترد في مضمون اليمين الدستورية، لا بد من الإشارة إلى أنها تكاد تكون متوافقة في أغلب الدساتير التي نصت على أدائها من قبل رئيس وأعضاء السلطات قبل مباشرتهم لمهامهم لما فيها من إلتزامات جوهرية تجعلها ذات طبيعة وجوبية وتكون الأساس لقيامهم ببقية الواجبات، وهذا يجعل اليمين ذات وجهين الأول واجبا دستوريا لأنها ترد بنص الدستور وغالبا ما تبدأ بعبارة يؤدي أو يقسم وهذا يعني الوجوب، أما الوجه الآخر لليمين يتمثل بكونها شرطاً شكلياً لمباشرتهم مهامهم، وفي كل الأحوال نجد أن النكوث باليمين يثير مسؤولية الناكث في حالة الإخلال بأي من العناصر التي تمت الإشارة إليها.

المبحث الثاني: الآثار القانونية المترتبة على السلطات الدستورية عن الحنث باليمين الدستورية

من الضروري جدا البحث عن مسؤولية السلطات الدستورية عن جنثها باليمين الدستورية وما هي الآثار القانونية المترتبة على ذلك وهل يمكن محاسبة من يخل بيمينه الدستورية ولكون السلطة القضائية لها خصوص في هذا الموضوع ولها قوانينها الخاصة لذا سوف نستبعدا من البحث ونركز على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

المطلب الأول: حنث رئيس وأعضاء السلطة التنفيذية باليمين الدستورية

غالبا ما تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء لذلك سندرس كل منصب تنفيذي على حده ونرى كيف تعاملت النصوص الدستورية معه.

الفرع الأول: حنث رئيس الدولة باليمين الدستورية

بغض النظر عن مسمى رئيس الدولة في الدستور سواء اكان رئيسا أو ملك أو أمير أو سلطان وغيرها من المسميات الأخرى التي تتبع النظام السياسي وشكل الدولة إلا أن ذلك لا يعني اختلافا كثيراً في موقع الرئيس إلا في السلطات الممنوحة له بموجب الدستور حيث نجد أن الرئيس في النظام البرلماني ذو سلطات شكلية وعلى العكس منه في النظام الرئاسي إلا أن كل منهما يمارس سلطاته الممنوحة له وممارسه السلطة هذه ومهما كانت شكلية قد تؤدي للرئيس إلى الحنث باليمين الدستورية وعند استعراض النصوص الدستورية العراقية نجد أن القانون الأساسي العراقي قد جعل من الملك مصون وغير مسؤول (30) وبالتالي لا يحق لأية جهة محاسبة الملك كونه مصون وغير مسؤول عن الأفعال التي تصدر عنه وعلى ذات النحو سارت الدساتير التي صدرت للفترة من 1958 ولغاية صدور الدستور العراقي لسنة 2005 والذي نجد أن نصوصه قد أقرت بمسؤولية الجمهورية في حال الحنث باليمين وهي إحدى حالات إتهام الرئيس العراقي (31) وإذا كان مجلس النواب العراقي له الحق في مسألة رئيس الجمهورية بناءً على طلب مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه (32) وله حق توجيه الإتهام للرئيس فكيف تتم محاكمته إذ أن الدستور العراقي لم يحدد إجراءات محاكمة الرئيس في نصوصه لذلك لم نشهد مثل هكذا حالات حصلت في العراق منذ عام 2005 ولحد الآن فقط حالة واحدة وهي الدعوى المرفوعة ضد الرئيس العراقي فؤاد معصوم من قبل نائبين في البرلمان يتهمانه بالحنث باليمين الدستورية وقد تم رد الدعوى لعدم وجود تشريع باختصاص الدعوى كون اختصاص المحكمة الاتحادية العليا مرهون بتشريع قانون ينظم كيفية الفصل بالإتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (33) وقد يرى جانب من الفقه المسؤولية عن الحنث باليمين الدستورية، أنها مسؤولية سياسية وليس جنائية مستنداً في ذلك إلى عدم التحديد الموضوعي لهذه الأفعال في قانون العقوبات، فضلاً عن عدم اقرار أية عقوبة عن الأفعال المذكورة باستثناء إعفائه من المنصب (34) وحتى هذه المسؤولية السياسية لم تحرك في العراق وبالنظر للأوضاع السياسية في العراق نجد أن السيد عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي كان قد قدم استقالته من إلى رئيس الجمهورية وتم قبولها في مجلس النواب العراقي في جلسته الاستثنائية المنعقدة يوم الأحد الموافق 2019\12\1 إلا أن رئيس الجمهورية لم يقيم بتكليف مرشحاً جديداً خلال المدة الدستورية (35) بل تجاوزها إلى ما يقارب الشهرين حيث تم تكليف السيد محمد توفيق علاوي يوم السبت الموافق 202\2\1 (36) ولم نرى أية مبادرات برلمانية لمسألة رئيس الجمهورية لحنثه باليمين الدستورية التي أقسم فيها على أداء مهامه ومسؤولياته القانونية بتفان وإخلاص وإلتزامه بتطبيق التشريعات بأمانه وحياد أو لأنتهاكه الدستور الذي يعتبر من أسمى التشريعات التي لا يجوز مخالفتها ولربما السبب هنا يعود إلى طبيعة النظام السياسي في العراق الذي أسس على شكل محاصصة حزبية وطائفية والتي أصبحت عرفاً دستورياً في العراق إضافة إلى نقص التشريعات المتعلقة بهذا الجانب في حين نجد أن الرئيس الأمريكي قد واجه تهمة الحنث باليمين الدستورية لمرتين خلال تاريخ الرئاسة الأمريكية حيث واجه الرئيس ريتشارد نيكسون تهمة الحنث باليمين الدستورية فضلاً عن تهمة أخرى في عام 1974 إلا أنه اضطر للاستقالة من الرئاسة بعد علمه أن الكونغرس ذاهب باتجاه ادانته (37) وكذلك الرئيس بيل كلنتون قد واجه تهمة الحنث باليمين الدستورية وتعطيل العدالة في عام 1998 حيث كانت شهادته تحت أدائه اليمين وأنكر علاقته بالسيدة مونيكا لوينسكي ولكن أغلب النواب الديمقراطيين دعموا الرئيس كونه من حزبهم وعملوا على تبرئته من التهمة عام 1999، أما الدساتير الفرنسية المتعاقبة فقد اتسمت بالنص الصريح على عدم مسؤولية الرئيس إلا في حالة الخيانة العظمى (38) أما دستور 2004 فقد إضاف مسؤوليته عن انتهاك الدستور ولم يتطرق إلى الحنث باليمين الدستورية مع العلم أن الحنث يعد من الأمور المهمة وهي الأساس في إلتزام الرئيس بما يوجب عمله وفي ألمانيا يمكن عزل رئيس

الجمهورية الألمانية الاتحادية من منصبه بتوجيه الإتهام اليه لحماية الجمهورية من عمل يقوم به مخالفاً للمبادئ الدستورية(39).

الفرع الثاني: حث رئيس مجلس الوزراء والوزراء

لاحظنا ان دور رئيس الجمهورية يختلف باختلاف النظام السياسي لكل دولة، كذلك هو دور رئيس مجلس الوزراء حيث نجده في النظام البرلماني ذو سلطات واسعة على عكس رئيس الدولة وتنحصر هذه السلطات لصالح الرئيس في الأنظمة الرئاسية حيث يكون الرئيس هو المسؤول عن الوزارة لذلك عندما نتحدث عن المسؤولية الوزارية نلاحظ ذلك أكثر في الأنظمة البرلمانية وعند قراءة نصوص القانون الأساسي العراقي لسنة 1925 والذي يعد أول دستور عراقي أسس للمسؤولية الوزارية في العراق(40) وتقوم هذه المسؤولية من خلال عدة ادوات رقابية تبدأ بالسؤال وتنتهي بسحب الثقة عن الحكومة (41) إلا ان البرلمان طيلة مدة نفاذ القانون الأساسي لم يمارس صلاحية سحب الثقة من الحكومة ولا مرة واحدة كما ان القانون الأساسي لم يتطرق بأي شكل من الأشكال إلى الحث باليمين الدستورية وعل سبيل المثال وليس الحصر إن ما قامت به حكومة مزاحم الأمين الباجي من ردود أفعال عنيفة ضد المتظاهرين باستخدام الرصاص الحي مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا والكثير من الجرحى إلا يعد نكولاً باليمين الدستورية فيما يخص صيانة الحريات العامة والخاصة وحماية التظاهرات التي تعد وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي يلجأ اليها الشعب لإيصال صوته ومطالبه ولم تحاسب الحكومة على أفعالها بل قدمت استقالتها بتاريخ 1949/1/6 (42) وهذه الاستقالة لا تعفيها من المساءلة القانونية إلا إن عدم وجود النص الدستوري حال دون ذلك وأن وجد فإنه لا يذهب أبعد من الإقالة وكذلك الدساتير العراقية التي صدرت بعده هي الأخرى أخذت بوسائل تحريك الرقابة البرلمانية من دون الإشارة إلى حث رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء باليمين الدستورية التي يقسم عليها ولعل النظام السياسي العراقي اليوم بأمر الحاجة إلى نص دستوري يحاسب رئيس الوزراء عن نكوله باليمين الدستورية حيث نلاحظ حالات نكول باليمين الدستورية واضحة جداً في ظل الدستور العراقي لسنة 2005 فمثلاً السيد رئيس الوزراء المكلف بتصريف الأمور اليومية بعد أن قدم استقالته وتم قبولها في مجلس النواب كما أشرنا اليه سابقاً، قد لجأ إلى الغياب الطوعي وهو فعل غير متعارف عليه ومصطلح جديد لم يشر اليه الدستور العراقي في أي نص من نصوصه وهنا يعتبر رئيس الوزراء ناكلاً باليمين الدستورية التي أقسمها لأنه تخلى أو أراد التخلي عن واجباته الدستورية في تصريف الأمور اليومية للدولة العراقية من خلال رسالته التي وجهها إلى الأطراف السياسية في العراق بتاريخ 2020/2/19 وكأن الأطراف السياسية هي المسؤولة عن بقائه في المنصب من عدمه وكان الاخرى به ان يوجه رسالته إلى البرلمان كونه ممثل الشعب ويطلب منهم الإسراع بترشيح البديل عنه أما مضمون الرسالة فهو البقاء في منصبه دون أن يقوم بواجباته التي يتحتم عليه القيام بها بحكم موقعه وعمل إلى تكليف أحد نوابه بإدارة جلسات مجلس الوزراء كما أنه منح من خلال الرسالة عدة تخاويل غير دستورية كونه في مرحلة تصريف الأمور(43) من دون إثارة مسؤوليته عن الحث باليمين الدستورية أو تحريك دعوى ضده لعدم وجود نصوص دستورية تناولت الحث باليمين الدستورية ولا يختلف الأمر كثيراً في الدساتير العربية عن الدساتير العراقية عند الإطلاع على نصوصها فلم نجد أي نص دستوري يشير إلى الحث باليمين الدستورية من قبل رئيس الوزراء أو أي من أعضاء وزارته أثناء تأديتهم لواجباتهم الدستورية المنصوص عليها بموجب الدستور والقوانين.

المطلب الثاني: حث رئيس وأعضاء السلطة التشريعية باليمين الدستورية

تمتلك السلطة التشريعية باختصاصات دستورية مهمة أولها التشريع ثم الاختصاص الرقابي فضلاً عن الاختصاص المالي، فإذا كان البرلمان يراقب أداء الحكومة لضمان قيامها بواجباتها الدستورية والقانونية على احسن وجه و توجيه الإتهام لرئيس الدولة في حال حث باليمين الدستورية ولكون رئيس وأعضاء البرلمان يؤدون اليمين الدستورية قبل ممارسة مهام عملهم وتمتعهم بالصفة النيابية لذلك سنحاول ان نبث مسؤوليتهم والأثار القانونية المترتبة على حثهم باليمين الدستورية.

الفرع الأول: حث رئيس البرلمان باليمين الدستورية

يعد رئيس البرلمان الشخص الأكثر تأثيراً في المجلس لما يمتلكه من مميزات عدة أدت إلى اختياره فهو ذو مهارات وشخصية قوية ومؤثرة في الآخرين فضلاً عن كونه مرشح الأغلبية في البرلمان أي انه القائد المعترف فيه لحزب الأغلبية داخل المجلس (44) مما يعني ان رئيس المجلس هو الشخص المسؤول عن كل ما يجري تحت قبة البرلمان وهو اعلى

سلطة نظراً لمل يتمتع به من صلاحيات حسب الآئمة الداخلية لكل مجلس لذلك قد يرتكب بعض المخالفات التي تؤدي به إلى النكول باليمين الدستورية وتثير مسؤوليته وتوجيه الإتهام له لحنه باليمين إلا أننا قد لا نرى نصوص دستورية تنظم ذلك في الدساتير العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن إلا في الدستور العراقي المؤقت لسنة 1970 ((رئيس المجلس الوطني وكل عضو فيه مسؤول امام المجلس عن خرق الدستور اوعن الحنث بموجبات اليمين الدستورية أو عن أي عمل أو تصرف يراه المجلس الوطني مخلاً بشرف المسؤولية التي يمارسها)) (45) وإن جاء النص عليها شكلياً إذ من غير الممكن ان يقوم رئيس المجلس أو أحد الأعضاء بارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الدستور لطبيعة النظام السياسي في تلك الفترة حيث تتركز جميع السلطات بيد الرئيس، فإذا كان الأمر هكذا في النظام الدكتاتوري فكيف به في الآئمة الديمقراطية التي تقوم على أساس احترام سيادة الشعب والدستور لذلك يمكن القول أن عدم النص دستورياً على الحنث باليمين الدستورية لا يعفي رئيس البرلمان من المسؤولية بل يمكن أن تثار مسؤوليته بحسب المخالفة التي ارتكبتها والتي من الممكن ان يعاقب عليها وعلى هذا الأساس اعتمد النائب باسم خشان في بيانه الذي اتهم فيه رئيس البرلمان العراقي بالحنث باليمين الدستوري وإنه سوف يقاضيه امام المحكمة الاتحادية ويطالب بإعفائه من رئاسة البرلمان، إلا أنه بدلاً من ذلك تقدم بدعوى إلى محكمة تحقيق النزاهة في بغداد بالرقم 010869 بتاريخ 2019/9/26 لعدم وجود نص قانوني يمكن من خلاله محاسبة رئيس البرلمان لحنه باليمين الدستوري وهذا عائق حقيقي لابد من معالجته ضمن التشريعات العراقية(46) والعراق لا يختلف كثيراً عن باقي الدول الأخرى في هذا الإطار فعند مراجعة النصوص الدستورية والقوانين لبعض الدول المقارنة نجد ان بريطانيا ايضا لم تنص على الحنث باليمين الدستوري ولكن هناك إلتزام باليمين وممن الممكن ان يوجه الإتهام إلى رئيس المجلس وقد استقال السيد مايكل مارتن رئيس مجلس العموم البريطاني عام 2009 بعد ضغوط مارسها عليه عدد من النواب من احزاب مختلفة داخل المجلس وذلك لإخفاقه في معالجة النفقات الشخصية لرئيس الوزراء وبعض النواب وبالتالي تسبب بهدر المال العام واعتبر ذلك حنث بالقسم للتاج البريطاني والقسم للتاج يعني القسم بالولاء لبريطانيا (47) مما يعني ان دور رئيس السلطة التشريعية في الآئمة الديمقراطية لا يقل أهمية عن رئاسة المؤسسات الدستورية الأخرى لذلك لابد من وجود نصوص قانونية يمكن من خلالها محاسبته عند إخلاله باليمين الدستورية.

الفرع الثاني: حنث أعضاء البرلمان باليمين الدستورية

في بداية كل دورة برلمانية يؤدي النواب في البرلمان اليمين الدستورية المنصوص عليها في الدستور وعليهم أن يلتزمون بعناصر اليمين التي قسموا بها طيلة مدة نيابتهم لذلك لابد أن نبحث موضوع الحنث باليمين الدستورية لأعضاء السلطة التشريعية لأنه لا يقل خطورة وأهمية عن السلطة التنفيذية إذا ما عرفنا إن اليمين شرط أساسي وقد أخذت غالبية الدساتير بذلك (48) وقد تثار اشكالية تعارض الحنث باليمين الدستورية مع الحصانة البرلمانية حيث أن النائب يبقى بعيداً عن المساءلة القانونية حتى في حالة حنثه باليمين الدستورية كونه يتمتع بالحصانة البرلمانية لذا ربما يكون من الافضل أن يبقى العضو خاضعاً عند ممارسته مهامه النيابية لمفاهيمه الخاصة من صدق وأمانة واخلاص دون إلزامه باليمين(49) وعند الرجوع إلى مضامين اليمين الدستورية في جميع الدساتير التي أخذت بها نجد أنها تؤكد على الصدق والأمانة والإخلاص لذلك لا نرى أي تعارض في ذلك لأن اليمين سوف تعطي حافزاً إضافياً لعضو البرلمان للتمسك بواجباته وأداؤها بأحسن وجه إذ سيكون هناك إلتزاماً قانونياً عليه فضلاً عن إلتزامه بمبادئ الضمير والأخلاق والالتزام الوطني إضافة إلى ذلك فإن الشعب سيكون أكثر اطمئناناً عندما يرى النائب يؤدي اليمين وخاصة في الآئمة الديمقراطية التي نتحدث عنها ويكون فيها البرلمان حجر الزاوية وعليه ان يرتقي بالممارسة البرلمانية إلى المستوى الذي يعزز ثقة الشعب بالبرلمان (50) وهذا يتطلب أن تكون هناك مقاضاة للنائب في حال حنثه باليمين لأن جميع المخالفات التي يرتكبها أثناء مدة نيابته وتؤثر على أداء واجباته تعد نكولاً باليمين الدستورية حتى وأن لم ينص الدستور على ذلك ويمكن الاعتماد على نصوص الآئمة الداخلية واللوائح الخاصة بالبرلمانات وعند قراءة النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي في الدولة الملكية نجد أنها احتوت على تدابير انضباطية تتخذ بحق النائب الذي يخالف أحكامه (51) وعند التمعن بتلك التدابير نجد أنها تنسجم تماماً بما جاء باليمين الدستورية وهي حسن القيام بواجب النيابة مما يعني أي إخلال بواجبات النائب يؤدي إلى الحنث باليمين والتي تستوجب محاسبة النائب على إخلاله إلا انه لم تتخذ أية إجراءات بحق أي من النواب طيلة مدة نيابة المجلس وقد حدث ان قال النائب سلمان الشيخ داود عن الديوانية في

الجلسة المنعقدة بتاريخ 1937/5/30 "انه بسبب اهمال كبير من المجالس السابقة واجباتها الدستورية اعتبرت بنظر الجمهور كأداة لتأييد أي حكومة كانت ومسايرة الهيئة التنفيذية مهما اختلفت الظروف فأصبحت من حيث النتيجة هذه السلطة معدومة الفائدة" (52) وكذلك الحال عند مراجعة النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي الحالي، نجد إن هناك نصوص تتضمن إجراءات انضباطية (53) وهي إجراءات رادعة لمخالفات يرتكبها العضو قد تؤدي به إلى الحنث باليمين التي أقسم بها قبل مباشرته لعمله النيابي إذ من غير المعقول ان يقسم النائب على المحافظة على استقلال العراق وسيادته وأن يحافظ على سلامة اراضيه ثم يسعى إلى الانفصال كما فعل بعض النواب الأكراد الذين دعموا الاستفتاء على الانفصال من العراق الذي جرى بتاريخ 2017/9/25 وتم الغاؤه من قبل المحكمة الاتحادية بتاريخ 2017/11/20 0172 ولكن الدستور العراقي والنظام الداخلي للمجلس لم ينص صراحة على عقوبة النائب الذي يحنث باليمين الدستورية فلم تتم محاسبة أي من الأعضاء الذين ساهموا في الاستفتاء أو دعموه وايضاً الإخلال بالنصاب القانوني لحضور الجلسات عندما تكون هناك قرارات مصيرية تتطلب حضور الأغلبية للتصويت (54) بل قد حدث أكثر من ذلك عندما اخفقت الكتلة البرلمانية من تسمية الكتلة الكبرى في دورة مجلس النواب الحالي وفي جلسته الأولى لعام 2018 وهذا يعد حثاً واضحاً لليمين الدستورية ومخالفة دستورية لا يمكن التغاضي عنها وعلى خلاف ذلك نجد ان محاسبة النواب في الأنظمة الديمقراطية التي تحترم سيادة الشعب وتحافظ على سمو الدستور فقد تم محاسبة النائب جوناثان ايتكن والحكم عليه بالسجن لسبعة اشهر بتهمة الحنث باليمين الدستورية عام 1999 حيث كانت تهمته التزوير والكذب تحت القسم وتتلخص التهمة بقيامه بإخفاء اربعة ملايين جنيه استرليني في حساب مصرفي ونقلها إلى حسابات سرية في بنوك سويسرا(55) لأن القانون يعتبر الكذب والحنث باليمين الدستورية تظليل للعدالة واساءة في استعمال السلطة وهي جرائم موجبة للإتهام والعقوبة وفي مقارنة أخرى لاحترام اليمين الدستورية هي بقاء نواب مقاطعة اللازاس واللورين في الجمعية الوطنية الفرنسية بعد ضم الاقليم إلى ألمانيا عام 1871 حيث كان رد رئيس الجمعية على طلب استقالتهم بانهم نواب عن فرنسا والتزموا بقسمهم واكملوا مدة نيابتهم في الجمعية الوطنية الفرنسية (56) مما يعني ان القسم الزمهم بإكمال مدة نيابتهم وأداء واجباتهم الدستورية تجاه فرنسا وليس مقاطعة معينة وفي واقعة أخرى قرر مجلس الشعب المصري حرمان النائب سعد عبود من حضور جلسات المجلس حتى نهاية دور الانعقاد وذلك لحنثه باليمين الدستورية التي أقسم بها امام المجلس وذلك لعدم ثبوت صحة الإتهامات التي ساقها ضد مسؤولين في الحكومة وقد قال الدكتور أحمد فهمي سرور رئيس مجلس الشعب المصري بأن المجلس قد تلقى طلباً موقعاً من 160 نائب يطالبون بمجازاة النائب لإخلاله بواجبات عضويته وحنثه باليمين التي أقسم بها بأن يحترم الدستور والقانون واعتبر رئيس المجلس أن ما جاء بطلب النواب ثبوت عدم صحة وعجز النائب عن تقديم ما يؤيد الإتهامات الكاذبة التي لا تتفق مع السلوك البرلماني(57)

الخاتمة

عند قراءة نصوص الدساتير المتضمنة اليمين الدستورية والتي أشرنا إليها من خلال البحث، نجد أن غالبيتها لم تتطرق إلى موضوعة الحنث باليمين والجزاء المترتب عليه والجهة التي تتهم وتحاكم الشخص الذي اخل بالتزامه بعناصر اليمين الدستورية سوى إشارة خجولة إلى حنث رئيس الدولة باليمين الدستورية في حين أن غالبية الدساتير نصت على أداء اليمين الدستورية لجميع رؤساء وأعضاء السلطات وبالصيغة المنصوص عليها وقبل مباشرتهم لمهام عملهم وواجباتهم الدستورية مما يعني أن هناك إلزام دستوري لم يقابل بجزاء في حال مخالفته، وبعد ما تم استعراضه بالبحث وتحليل لنصوص الدساتير المقارنة يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات:-

1. تحديد عقوبة الحنث باليمين الدستورية بجزاء جنائي على سبيل الحصر للخروج من مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) على ان يكون الجزاء مناسب للفعل أو السلوك الذي يرتكبه الشخص المكلف بأداء اليمين وهو تحت القسم.
2. شمول رؤساء وأعضاء السلطات الدستورية (رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس وأعضاء مجلس النواب) لأنها بذات الأهمية إذ من غير المعقول ان تتم محاسبة الرئيس في النظام البرلماني وهو ذو صلاحيات شكلية بموجب الدستور ويترك رؤساء وأعضاء السلطات الأخرى (التنفيذية والتشريعية) بدون جزاء في حال إخلالهم بعناصر اليمين الدستورية.

3. تشريع القوانين الخاصة بمحاكمة الاشخاص المتهمين بالحنث باليمين الدستورية على المستويين الموضوعي والاجرائي وتكون محاكمتهم امام المحكمة الاتحادية بعد إتهامهم من مجلس النواب ويكون قرارها بات من دون الرجوع مرة أخرى إلى مجلس النواب.
4. اعتماد العقوبات الانضباطية المقررة قانوناً بحق الاشخاص المكلفين بأداء اليمين الدستورية في حال إخلالهم بعناصر اليمين التي أقسموا عليها عند عدم وجود نصوص عقابية تحدد جزاء للحنث باليمين حتى لا يكون الإلتزام باليمين معنوي فقط.

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المعاجم والقواميس

- تاج العروس من جواهر القاموس محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي ط2، طبعة الكويت، 1984.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تعليق عبد العزيز بن عبد الله، ج3، بيروت دار المعرفة، 2010.
- القرافي، احمد بن ادريس، الذخيرة، تحقيق محمد حجي، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1994.
- محمد بن احمد السرخسي، المبسوط ج8، بيروت، دار المعرفة، 1993.
- المستدرک على الصحيحين للنيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ج (4)، بيروت دار الكتب العلمية 1990.

ثالثاً: الكتب العربية

- الجبوري، ابو اليقظان عطية، اليمين والأثار المترتبة عليه ط 21، بيروت، دار الندوة الجديدة، 1986.
- جري، محمد عبد، واجبات عضو البرلمان وحقوقه، دراسة مقارنة، بغداد دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
- جميل، حسين، الحياة النيابية في العراق، بغداد، مكتبة المثنى، 1983.
- خالد، حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط2 مزيدة ومنقحة بغداد، مكتب نور العين للطباعة، 2010-2011.
- خليل، محسن، النظم السياسية والقانون الدستوري الاسكندرية، منشأة العارف 1971.
- الدليمي، حافظ علوان حمادي- النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، عمان، دار وائل، 2001.
- الرحمن، افين خالد عبد، المركز القانوني لعضو البرلمان، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع. 2016.
- ظاهر، عدنان حسن، حقوق النائب وواجباته في المجالس التمثيلية العربية، منشورات برنامج الأمم المتحدة، دون تاريخ.
- العبيدي، علي جاسم، رئيس الدولة في العراق، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون والسياسة جامعة بغداد، 1983.
- العمار، محمد محمود، الوسيط في القانون الدستوري الاردني، ط1، عمان، دار الخليج، 2012.
- العمار، محمد محمود، الوسيط في القانون الدستوري الاردني، ضمانات استقلال المجالس التشريعية، عمان دار الخليج، 2010.
- العيثاوي، ياسين، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2008.
- قבלان، هشام، الدستور واليمين الدستورية، ط2، عمان، منشورات عديدات، 1985.
- كاظم، صالح جواد و العاني، علي غالب، الأنظمة السياسية، بغداد، دار الحكمة، 1991.
- متولي، عبد الحميد، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، القاهرة، دار المعارف، 1950.
- محمد، جميل فخري، اليمين القضائية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.
- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة - البرلمان في الدول العربية (الاردن 0 لبنان0 المغرب -مصر) رصد وتحليل 2007.

رابعاً: البحوث المنشورة

خالد، حميد حنون، العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، مج10- 19ع- لسنة 1017.

سامي، محمد علي وعبود، اسماعيل، المسؤولية الجنائية لرئيس، بحث منشور في كلية التربية، بابل مج 11\ ع (4) لسنة 2008.

طالب، مصدق عادل وكبة، صفا عباس، اليمين الدستورية في الدساتير العراقية بحث منشور في مجلة العلوم القانونية تصدرها كلية القانون جامعه بغداد 2840 العدد الثاني لسنة 2013.

عبود، ياسر عطوي. التنظيم الدستوري لمسؤولية رئيس الجمهورية امام المحكمة الاتحادية العليا دراسة مقارنة. بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق. السنة الثانية. ع2، 2010.

خامساً: الدساتير والقوانين والأنظمة

الدساتير الفرنسية من عام 1875 لغاية 1958.

الدستور الأردني لسنة 1952.

الدستور الأمريكي لسنة 1778 المعدل.

الدستور العراقي لسنة 1970.

الدستور الكويتي لسنة 1962.

الدستور المصري لسنة 1971.

دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

القانون الأساسي العراقي لسنة 1925.

قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي المشكل بموجب أحكام القانون الأساسي العراقي لسنة 1925.

النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4032 في 2007/2/5.

سادساً: المراسيم والقرارات

المرسوم الجمهوري المرقم 11 في 2020\3\16 الخاص بتكليف السيد عدنان الزرقي.

المرسوم الجمهوري المرقم 7 في 2020\2\1 الخاص بتكليف السيد محمد توفيق علاوي .

قرار المحكمة الاتحادية ذي العدد 101\ اتحادية\ 2017

سابعاً : البيانات والرسائل النصية

بيان النائب باسم خشان ذي العدد 2019\008 في 2019\9\27 ومراجعة نص الدعوى المرقمة 010869 في 2019\9\26

المقدمة إلى محكمة تحقيقي النزاهة في بغداد.

نص الرسالة المقدمة من قبل السيد عادل عبد المهدي رئيس مجلس وزراء العراق بتاريخ 2020/ 2/19.

ثامناً: المواقع الإلكترونية

موقع الانترنت Aljazeera-net \news\internatinal\2009\5\19

موقع الانترنت en.Wikipedia. org\jonathan.Aitken

الهوامش

1- القرآن الكريم سورة الحاقه، الآية (44-45) .

2 - القرآن الكريم سورة طه، الآية (17)

3 - المستدرك على الصحيحين للنيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ج (4)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990 ص 336

4 - القرآن الكريم سورة التوبة، الآية (12)

5 - القراني، احمد بن ادريس، الذخيرة، تحقيق مجد حجي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1994، ص 55

- 6- محمد بن احمد السرخسي، المبسوط، ج8، دار المعرفة، 1993، ص 136
- 7- الجبوري، ابو اليقظان عطية، اليمين والاثر المترتبة عليه ط 21، بيروت - دار الندوة الجديدة، 1986 ص5
- 8- جري، عبد جري، واجبات عضو البرلمان وحقوقه -دراسة مقارنة، بغداد، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، 2014 ص 49
- 9- محمد، جميل فخري، اليمين القضائية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 5.
- 10 - خليل، محسن، النظم السياسية والقانون الدستوري الاسكندرية، منشأة المعارف 1971، ص 174.
- 11 - قبلان، هشام، الدستور واليمين الدستورية، ط2، عمان، منشورات عديدات، 1985، ص 27
- 12- المصدر نفسة ص 149
- 13 - عبد الرحمن، افين خالد. المركز القانوني لعضو البرلمان، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2016 ص 97.
- 14 -العبيدي، علي جاسم، رئيس الدولة في العراق، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون والسياسة جامعه بغداد، 1983، ص 59.
- 15- طالب، مصدق عادل، كبة، صفا عباس، اليمين الدستورية في الدساتير العراقية بحث منشور في مجلة العلوم القانونية تصدرها كلية القانون جامعه بغداد 2840 العدد الثاني لسنة 2013، ص586.
- 16- المصدر نفسة ص 587
- 17 - تاج العروس من جواهر القاموس محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي ط2 الكويت، حنت
- 18 - سورة الواقعة، الآية (46).
- 19 - فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تعليق عبد العزيز بن عبدالله، ج3، بيروت دار المعرفة، 2010، ص288.
- 20 - نصت المادة (258) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل على ((يعاقب بالحبس من الزم الخصوم في دعوى مدنية باليمين أو ردت عليه فخلف كذبا وبعض من العقاب من رجح إلى الحق بعد ادائه اليمين الكاذب وقبل صدور حكم في موضوع الدعوى))
- 21 - سامي، محمد علي وعبود، اسماعيل، المسؤولية الجنائية لرئيس، بحث منشور في كلية التربية، بابل، مج 11، ع (4) لسنة 2008، ص185.
- 22 - اخذ الدستور العراقي لسنة 2005 بصيغة موحدة لليمين تؤديها السلطات الثلاثة للدولة وردت في المادة (50) منه .
- 23 - اخذ بهذا الاتجاه على سبيل المثال الدستور الكويتي لسنة 1962 بالمواد (60، 91) ويمكن ملاحظة الاختلاف في اضافة عبارة الاخلاص للأمير لليمين التي يؤديها أعضاء مجلس الأمة وكذلك الدستور المصري لسنة 1971 بالمواد (79، 90) وان كان الاختلاف في ترتيب العبارات فقط.
- 24 - العمار، محمد محمود، الوسيط في القانون الدستوري الاردني، ط1، عمان، دار الخليج، 2012، ص363 .
- 25 - ظاهر، عدنان حسن، حقوق النائب وواجباته في المجالس التمثيلية العربية، منشورات برنامج الامم المتحدة، دون تاريخ، ص25 .
- 26 - نص الدستور المصري لسنة 1971 على التزام النواب بالمحافظة على سلامة الوطن ونظام الحكم الجمهوري، م 90 .
- 27 - خالد، حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط2 مزينة ومنقحة بغداد، مكتب نور العين للطباعة، 2010-2011، ص109 .
- 28 - غالبا ما تقوم البرلمانات بإصدار اللوائح و الانظمة الداخلية التي تحدد طبيعة عمل المجلس النيابي وتحدد مركز النائب القانوني .
- 29 - اخذ الدستور الكويتي لسنة 1962 بهذا الاتجاه في المادة (91) وكذلك الدستور الأردني لسنة 1952 م 80.
- 30 - م 25 من القانون الاساسي العراقي لسنة 1925
- 31 -الفقرة سادسا ب من المادة 61 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005
- 32 -الفقرة سادسا أ من المادة 61 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005
- 33 -مراجعة قرار المحكمة الاتحادية ذي العدد 101\اتحادية\اعلا 2017
- 34 - عبود، ياسر عطوي، التنظيم الدستوري لمسؤولية رئيس الجمهورية امام المحكمة الاتحادية العليا دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة الثانية، ع2، 2010، ص101 .
- 35 - المادة 76\ثالثا من دستور جمهورية العراق لسنة 2005
- 36 - المرسوم الجمهوري المرقم 7 في 2020\2\1 الخاص بتكليف السيد محمد توفيق علاوي وكذلك المرسوم الجمهوري المرقم 11 في 2020\3\16 الخاص بتكليف السيد عدنان الزرقي
- 37-ة خالد حميد حنون، العلاقة بين الرئيس الامريكي والكونغرس، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، مج10- ع19- لسنة 1017 ص108-
- 38 - راجع نصوص الدساتير الفرنسية من عام 1875 لغاية 1958.
- 39 - الدليمي حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، عمان، دار وائل، 2001، ص231 .
- 40 - كاظم، صالح جواد و العاني، علي غالب، الانظمة السياسية، بغداد، دار الحكمة، 1991، ص67.
- 41 - المادة 66 من القانون الاساسي العراقي لسنة 1925.
- 42 - جميل، حسين، الحياة النيابية في العراق بغداد، مكتبة المثنى، 1983، ص83 .
- 43 -مراجعة نص الرسالة المقدمة من قبل السيد عادل عبد المهدي رئيس مجلس وزراء العراق بتاريخ 19 | 2020\2 ومن الجيد ان الرسالة جوبهت بالرفض السياسي والشعبي حتى لا يؤسس عليها مستقبلاً لتكون سابقة دستورية أو عرف يمكن العمل به.
- 44 - العيثاوي، ياسين، السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع -2008- ص45.
- 45 - المادة (55) من الدستور العراقي لسنة 1970 .
- 46 -مراجعة نص بيان النائب باسم خشان ذي العدد 008\2019 في 27\9\2019 ومراجعة نص الدعوى المرقمة 010869 في 26\9\2019 المقدمة إلى محكمة تحقيقي النزاهة في بغداد .
- 47 - انظر تفاصيل القضية منشورة على موقع الأنترنيت 19\5\2009\news\internatinal\Aljazeera-net.

- 48 - نص المادة (51) من القانون الاساسي العراقي لسنة 1925 ونص المادة (50) من الدستور العراقي لسنة 2005 ونص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من الدستور الاميركي لسنة 1778 المعدل .
- 49- ظاهر، عدنان محسن، مصدر سابق، ص25 .-
- 50 - المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، البرلمان في الدول العربية (الأردن 0 لبنان 0 المغرب -مصر) رصد وتحليل 2007، ص297 .
- 51 - راجع نصوص النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي (117- 122) المشكل بموجب احكام القانون الاساسي العراقي لسنة 1925.
- 52 - جميل، حسين، الحياة النيابية في العراق، بغداد، مكتبة المثنى، 1983، ص89 .
- 53 - راجع نصوص المواد (139-140-141) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4032 في 2007/2/5 .
- 54 - اخفق مجلس النواب العراقي بعقد جلسته الاستثنائية المقرر انعقادها يوم الخميس الموافق 2020/2/27 والمخصصة للتصويت على حكومة السيد محمد توفيق علاوي والمنهاج الوزاري لعدم اكتمال النصاب وتكررت الحالة بتاريخ 2020/3/2 ولم يتم تحقيق النصاب مما دعاه إلى تقديم اعتذاره .
- 55 - تفاصيل القضية منشورة على موقع الانترنت en .Wikipedia. org\jonathan .Aitken
- 56 - متولي، عبد الحميد، الوجيز في النظريات والانظمة السياسية - القاهرة، دار المعارف، 1950، ص213 .
- 57 - العمار، محمد محمود، الوسيط في القانون الدستوري الاردني ؛ضمانات استقلال المجالس التشريعية، عمان دار الخليج، 2010، ص372 .